جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

براك الشيتان يرفع شارة الثقة

«لامساس برواتب المواطنين وحقوقهم»

.. «بشأن المشهد السياسي الحالي»

يتكلم عن الدولة العميقة فهذا «كلام فاضي» لا يقوله الا جبان وعليه ان يذكر الاسماء ومن لا يحاسب هذه الدولة المزعومة فهو متخاذل... هذه أخطر وثيقة اقتصادية مرت علينا.. وعبور الوزير إقرار ضمني بالموافقة عليها... وزير المالية تستر على نواب حاليين وقفوا معه رغم تقرير وحدة التحريات عن تضخم حساباتهم وسأسلم رئيس الحكومة هذا الملف.

محمد هايف: الوثيقة الاقتصادية ليست قرارات بل مجرد مقترحات ووزير المالية تعهد بعدم مس جيب المواطن ونحاسبه ان اخلف وعده وقد نحاسب رئيس الوزراء على ذلك... الحكومة ليست بهذا الغباء لتصدر قرارات واردة في الوثيقة في وقت تؤجل سداد الاقساط ونحن نتعهد بمحاسبة الحكومة ورئيسها ان صدرت هذه القرارات... احد الاخوة النواب الذي يدفع بطرح الثقة بوزير المالية قال في القاعة ان جيب المواطن سوف يمس ولا بد ان تمس جيوب المواطنين.

مبارك الحجرف « نقطة نظام»: الاخ محمد هايف استشهد بكلام الله «يوم ينفع الصادقين صدقهم»..لكن فاته ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

مجلس الامة يرفض طرح الثقة بوزير المالية براك الشيتان حيث ايد الطلب 12 ورفضه32 وامتنع عن التصويت3.

المؤيدون لطرح الثقة النواب : احمد الفضل ، خالد الشطي ، خليل الصالح ، رياض العدساني ، راكان النصف ، سعود الشويعر ، صالح عاشور ، صفاء الهاشم ، صلاح خورشيد ، عمر الطبطبائي ، فيصل الكندري ، مبارك الحجرف.

المتنعون: مرزوق الغانم ، عودة الرويعي ، ناصر الدوسري.

وزير المالية : ساعمل على معالجة الاختلالات المالية واوقف الهدر من خلال كوادر كويتية قادرة على ادارة المؤسسات.

ورفع الغانم جلسة المجلس الخاصة على أن يعقد المجلس جلسة عادية يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين.

وبعد رفع الجلسة أعلن النائب د. عبدالكريم الكندري عن استجواب لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد متضمنا محورين، بصفته المسؤول عن السياسة العامة للدولة.

وقال الكندري في تصريح صحفي بمجلس الأمة ، إن استجواب سمو رئيس الوزراء يتكون من محورين الأول عن السياسة المالية للدولة والثاني عن آلية إدارة الحكومة لملف ازمه كورونا.

وبرر الكندري استجوابه لسوء ادارة ملف كورونا وسياسة الحكومة المالية وقرار مجلس الوزراء رقم ٧٢٨ الذي بموجبه طلب من جميع الوزارات ان تعطيه دراسات ومقترحات حول الاصلاح الاقتصادي ، مطالبا رئيس الوزراء بصعود المنصة لكي نعرف وجهة نظره المالية وهل فيها مساس بجيوب المواطنين ام لا ؟

وأضاف أن الفصل التشريعي الحالي شارف على الانتهاء والشعب تكاتف مع الحكومة منذ ستة أشهر في مواجهة أزمة كورونا، مستدركا بالقول « لكن اليوم بعد عودة الحياة أصبح واجباً أنه لا يمكن ان ينتهي المجلس او الفصل التشريعي من دون مساءلة الحكومة عن ملف ازمة كورونا».

وقال الكندري إن استجواب وزير المالية براك الشيتان انتهي ولكن لم تنته الأحداث التي صاحبت هذا الاستجواب.

وأكد ضرورة حسم الجدل الذي اثير في وسائل التواصل الاجتماعي حول ما إذا كانت هناك وثيقة اصلاح اقتصادي أم لا وهل هي قرارات أم مجرد مقترحات؟ مؤكداً أن هناك تسريبات توضح أن وزارة المالية أسمتها وثيقة ولكنها تبقيا كتب داخلية خاصة بالوزارة.

وتساءل الكندري هل بقاء الوزير من عدمه سيغير من القرار؟ موضحاً أنه وبما أن القرار صادر من مجلس الوزراء فإذن هي السياسة العامة والشكل العام لحكومة سمو الشيخ صباح الخالد.

وقال الكندري إن وزير المالية تعهد اليوم وأرسل الميزانية العامة للدولة، مؤكداً أن الوزير ستتم إقالته من الحكومة وسيأتي وزير آخر سيتم من خلاله المساس بجيب المواطن.

وأضاف « من يريد المحاسبة الحقيقية عليه ان يذهب إلى من أصدر القرار وجعله سياسة عامة للدولة، ومن أصدر هذه السياسة العامة هو سمو رئيس مجلس الوزراء».

واستطرد الكندري قائلا « من يقول إن الوثيقة أصبحت نافذة فعلاً عليه الاتجاه الى سمو رئيس الوزراء، ومن يقول إنها لم تطبق فعليه ايضا الذهاب الى من سيطبقها وهو سمو رئيس الوزراء»، مؤكداً انه سيذهب مباشره لمن أصدر القرار رقم 728.

وبين الكندري أن مجلس الوزراء لديه اجتماع غدا وإذا كان صادقا مع الشعب فعليه ان يلغي هذا القرار، مشيرا الى انه مع عدد من المواطنين يرون ان الحكومة لم تنجح في ادارتها أزمة كورونا ولذلك على سمو الرئيس ان يصعد المنصة ويدافع عن سياسته المالية وطريقته في إدارة ملف أزمة كورونا.

كما أعلن رياض العدساني استجوابه لرئيس مجلس الوزراء من محور واحد يتعلق بالسياسة العامة ويتضمن القضايا المالية والوثيقة الاقتصادية.

من جهة أخرى أعلن رئيس مجلس الأمة استلام استجواب مقدم من النائبين الدكتور خليل أبل والدكتور عودة الرويعي إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور سعود الحربي بصفته مكونا من خمسة محاور وإدراجه على جدول أعمال أول جلسة مقبلة يوم الثلاثاء الموافق 18 اغسطس الجاري.

وأوضح الغانم أنه تم اتباع كافة الاجراءات اللائحية بإبلاغ سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء والوزير المعني بالاستجواب.

وردا على سؤال بشأن دمج الاستجواب المقدم من النائبين أبل والرويعي مع الاستجواب المقدم من النائب الحميدي السبيعي الموجه إلى الوزير ذاته قال الغانم «وفقا للائحة الداخلية لمجلس الأمة إذا كان هناك ارتباط بإمكان المجلس أن يقرر دمج الاستجوابين لكن ذلك سابق لأوانه».

من جانبهما أعلن النائبان د. عودة الرويعي و د. خليل أبل عن تقديمهما اليوم استجوابا لوزير التربية وزير التعليم العالي د. سعود الحربي من 5 محاور.

وأوضح النائبان في مؤتمر صحفي بمجلس الأمة أن الاستجواب يتناول قضية التراخي في تطبيق التعليم عن بعد وسوء الإدارة والارتباك بين القطاعات والإدارات المعنية بوزارة التربية بشأن التعليم عن بعد ومشروع منصة بوابة الكويت الالكترونية.

وبينا أن المحور الثاني يتناول موضوع الإضرار بنظام التعليم الخاص واتخاذ قرارات من دون اعتبار لمعايير الجودة، في حين يتناول المحور الثالث قضية الإضرار بمستقبل الطلبة والتأخر بإعلان البعثات الدراسية.

وأفادا بأن المحور الرابع يتعلق بمخالفة قانون الجامعات الحكومية وقانون حظر الشهادات العلمية غير المعادلة وعدم إصدار اللائحة الداخلية لكل منهما وعدم قيام الوزير بدوره في الإشراف على مؤسسات التعليم العالي.

وبينا أن المحور الخامس يختص بموضوع منع عديمي الجنسية «البدون» من الحصول على شهاداتهم الجامعية في جامعة الكويت بعد إتمامهم جميع المتطلبات الجامعية للتخرج.

واعتبر الرويعي أن القرارات الأخيرة والخطوات التي اتبعت من الوزير لم تكن بالمستوى المطلوب ولا تتماشى مع ما تم الاتفاق عليه داخل اللجنة التعليمية من أولويات ومنها ما ورد في المحاور الخمسة.

ورأى أن الوزير لم تكن لديه سياسة واضحة في ملف التعامل مع أزمة كورونا وما نتج عنها كموضوع التعليم عن بعد أو تجهيزات المدارس والقرارات الخاصة بهذا الأمر، إضافة إلى تراكمات سابقة لم يعالجها الوزير.

وأضاف «رغم الدعم الكامل الذي تلقاه الوزير من أعضاء اللجنة لمواجهة كورونا إلا أنه للأسف لم نر أي تعاون من الوزير ونرى تهديدا للمستقبل التعليمي من خلال

الدمخي متحدثاً أثناء الجلسة

- الدفع بكوادر وطنية قادرة على إدارة مؤسسات الدولة والابتكار والمساهمة في تطوير المالية العامة للدولة
- أتفهم موقف من صوت مع طرح الثقة .. ولا أرى الأمر تحصينا فأنا بحكم عملي تحت المساءلة يوميا
- الحجرف: الحق لا يعرف بالرجال بل الرجال تعرف بالحق ...لا تحركنا المصالح والحسابات المشبوهة
- الدمخي : يخوفون الناس من ان الوزير سيفرض الضريبة مع انه لا يملك ذلك إلا بقانون من المجلس
- العدساني: الوثيقة الاقتصادية دمار للمواطن وقد استجوبت رئيس الوزراء السابق لأنه قال إن دولة الرفاه انتهت
- هايف: وزير المالية تعهد بعدم مس جيب المواطن ونحاسبه إن أخلف وعده وقد نحاسب رئيس الوزراء أيضا

متابعة نيابية

أحاديث جانبية

النواب يباركون للشيتان بالثقة